

الأسمدة العربية

PR & MEDIA

www.arabfertilizer.org
afa@arabfertilizer.org

العلاقات العامة والإعلام

الأربعاء 10 مايو 2023
Wed, 10 May 2023وزير الزراعة : توافر الإرادة السياسية للدول الكبرى «حتمي»
لمواجهة آثار التغيرات المناخيةاجرى توداي
Agri2Day.com

مصر

وأيضاً في ظل التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر المناخ COP28 بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة ، موضحاً إن هذا الاجتماع يأتي في توقيت هام للغاية بسبب الحاجة الملحة لدعم قطاع الزراعة والتنمية الريفية من أجل تحقيق الأمن الغذائي لشعوب العالم أجمع خاصة في ظل الأزمات والتحديات المتلاحقة عالمياً بدءاً من جائحة كورونا

محمد فهيم مستشار وزير الزراعة للتغيرات المناخية وعدد كبير من وزراء الزراعة والتغير المناخي لكثير من دول العالم ورؤساء المنظمات الدولية والسفراء وشركاء التنمية وذلك لمواجهة مخاطر التغيرات المناخية علي كوكب الأرض . وقال وزير الزراعة، في كلمته خلال الجلسة إن هذا الاجتماع الهام والذي يأتي عقب استضافة مصر لمؤتمر المناخ COP27 في نوفمبر من العام الماضي،

ألقى السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي كلمة في الجلسة الأساسية رفيعة المستوى لمؤتمر قمة المناخ المنعقد حالياً بالعاصمة الأمريكية واشنطن بحضور توم فيلساك وزير زراعة الولايات المتحدة الأمريكية، و مريم المهيري وزيرة التغير المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة، بحضور الدكتور سعد موسى المشرف على العلاقات الزراعية الخارجية والدكتور

COP27 على هامش يوم التكيف والزراعة في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢ والتي شارك فيها وزير الزراعة الأمريكي ووزيرة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات العربية الشقيقة وعدد كبير من السادة وزراء الزراعة والبيئة حول العالم ، والتي استهدفت تحفيز حشد التمويل لبرامج التكيف والابتكار الزراعي، إذ أن الواقع يشير إلى عدم قدرة الدول النامية والاقتصاديات الناشئة على تمويل هذه البرامج من موازنتها. وأوضح "القصير" أن مبادرة FAST تتكامل مع مبادرة الابتكار الزراعي AIM for Climate ضمن مبادرات التخفيف من تأثير التغيرات المناخية، حيث يمثلان سوياً فرصة للدول المشاركة فيهما ولشركاء التنمية للمساهمة في حفز التمويل لتمكينها من مجابهة هذه التغيرات من خلال تنفيذ إجراءات ملموسة وابتكارات زراعية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين العمل المناخي في إطار توحيد الجهود الدولية للتحول المستدام للأنظمة الزراعية والغذائية.

وأكد وزير الزراعة على أهمية دعم مبادرة الابتكار الزراعي للتخفيف من آثار التغيرات المناخية داعياً جميع دول العالم للانضمام لها وخاصة وإنها تتكامل مع مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام FAST لدعم ملف الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة، مشيراً إلى دور هذه القمة في الخروج بتوصيات ورؤى فاعلة لانقاذ العالم من الآثار السلبية لتغير المناخ على النظم الغذائية والأمن الغذائي لشعوبنا العظيمة .

لسرعة التعامل مع تهديدات تغير المناخ مع استخدام نظم الزراعة الدقيقة والذكية مناخياً والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات و توسيع دائرة الارشاد الزراعي والتحول الرقمي لضمان وصول هذه الابتكارات إلى المزارعين خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة لتوسيع نطاق الحلول التي تمنحهم المرونة في مواجهة تغيُّرات المناخ. وأكد وزير الزراعة أنه من الابتكارات التي يجب ان تتبناها المبادرة هو الاهتمام بتكنولوجيا إستنباط أصناف نباتية ذكية ، اذ لم يعد مقبولاً ان تظل انتاجية الوحدة المنزرعة من المحاصيل في بعض المناطق من العالم أقل بحوالي ٥٠٪ من مثيلاتها في الدول التي تتبع أساليب الابتكار الزراعي ، وذلك لمواجهة آثار التغيرات المناخية. وأشار "القصير" إلى أن الدولة المصرية قد تبنت برامج الابتكار والتكنولوجيا في مجال الزراعة من خلال تعميق دور البحوث التطبيقية في مجال استنباط الاصناف قصيرة العمر والمتحملة للاجهادات المناخية، فضلاً عن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي وبرامج الزراعة الذكية مناخياً مع التوسع في الميكنة الزراعية الحديثة والتطبيقات الرقمية وأنظمة الإنذار المبكر وزيادة مرونة وتدعيم القطاع الزراعي في المناطق الهامشية والهشة مناخياً مع اطلاق مبادرات تشجيع التحول إلى نظم الري الحديث خاصة في ظل محدودية الموارد المائية كأحد التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في الدولة المصرية. و اضاف وزير الزراعة أنه بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) أطلقت مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام FAST خلال مؤتمر المناخ

مروراً بالأزمة الروسية الأوكرانية مع تفاقم مخاطر التغيرات المناخية. وأضاف «القصير»، إن تأثير التغيرات المناخية أصبح واقعاً ملموساً ، حيث تزايدت الأدلة على أن آثار تغير المناخ على نظم الأغذية الزراعية في جميع أنحاء العالم أصبح أكثر وضوحاً خصوصاً في البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة، فالآثار العالمية لتغير المناخ واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والخسائر ، مشيراً إلى زيادة معدلات الحرائق والفيضانات والسيول والجفاف وهو الأمر الذي أدى إلى فقد ملايين الهكتارات من الأراضي ونقص في الإنتاجية الزراعية والتي تسبب عنها احداث خلل فى نظم الأغذية الزراعية. وأوضح وزير الزراعة إنه رغم تأثير نظم الأغذية الزراعية بظاهرة التغيرات المناخية إلا انها ما زالت قادرة على توفير فرصة فريدة لمعالجة أثر تغير المناخ من خلال بناء هذه الأنظمة لضمان تكيفها مع تغير المناخ، فضلاً عن أنها توفر العديد من الفرص للحد من انبعاثات الغازات الكربونية وتعتبر بالوعات لامتصاص ومعادلة هذه الانبعاثات (Carbon sink)، مشيراً إلى أنه لتنفيذ تلك النظم القادرة على الصمود أمام تغير المناخ فلا بد من توافر الإرادة السياسية والتزام الدول الكبرى وشركاء التنمية في إتاحة الموارد المالية بالقدر الكافي لدعم المنتجين والجهات الفاعلة. وشدد «القصير»، على أهمية التخفيف من تأثير التغيرات المناخية من خلال تنفيذ التحول المستدام والعادل من خلال توليد وتبادل المعرفة وتنفيذ أفضل الممارسات الابتكارية والتي تشمل تحديث وتطوير برامج الإنذار المبكر لرفع تدابير الاستجابة للمزارع

هاجس الأمن الغذائي يدفع الجزائر إلى التركيز على الزراعة العضوية



الجزائر

شرع المسؤولون الجزائريون وخبراء الزراعة في تنسيق جهودهم من خلال التركيز على استخدام البذور الأصلية، في مسعى لتعزيز إنتاجية المحاصيل أملا في مواجهة موجة الجفاف التي تضرب البلاد منذ سنوات جعلت المجال من أضعف القطاعات مردودية.

ويدفع هاجس تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بشكل مستدام السلطات إلى مطاردة الجدوى من وراء توسيع مشاريع الزراعة العضوية، رغم التحديات التي تواجهها في طريق تجسيد أهدافها واقعا.

وكانت السلطات قد أطلقت الصيف الماضي بنكا للبذور قالت عنه أوساط زراعية إنه يعد ضمانا لتعزيز الأمن الغذائي والسيادة الوطنية، من خلال الحفاظ على التراث الجيني الزراعي وترقية الإنتاج المحلي للمحاصيل.

وتصل سعة احتواء هذا البنك، ومقره المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل، إلى نحو ستة آلاف سلالة نباتية لمختلف أنواع البقوليات والحبوب والمحاصيل العطرية والطبية وغيرها.

وبينما كان المغرب قد أسس في مايو العام الماضي بنكا للبذور للتأقلم مع التغيرات المناخية التي أضرت بزراعته، تعتبر تونس سبقة بمنطقة المغرب العربي في تأسيس مثل هذه الكيانات، حينما أنشأت في العام ٢٠٠٧ بنكا للجينات الزراعية. ويقول خبراء زراعيون إن الفرق الواضح الذي يمكن ملاحظته هو جودة المنتجات والقيم الغذائية العالية، التي تحملها البذور الطبيعية (الأصلية أو العضوية)، كما أنها تتمتع بقدرة أكبر على مقاومة الآفات والتأقلم مع الرطوبة، فضلا عن أنها قليلة الاستهلاك للمياه.

وبدأت الكثير من الحكومات العربية خلال الفترة الأخيرة بالسير في هذا الاتجاه لتخفيف استخدام البذور الهجينة من أجل مقاومة التحديات والصعوبات، التي تواجه توفير الغذاء لسكان بلدانها.

ويشكل استخدام البذور الطبيعية، أو كما يطلق عليها المصريون والسودانيون اسم "التقاوي" ذات الجودة العالية، من بين أهم المدخلات الزراعية ويمثل تكوينها الوراثي سقفا للإنتاجية التي تسهم في تحقيقها المدخلات الأخرى.

ولتأكيد جدوى هذا الأمر، نظمت لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة في البرلمان ورشة عمل مؤخرا للوقوف واستكشاف آثار اعتماد هذا التوجه خلال السنوات المقبلة، والنظر في كيفية إزالة العوائق أمام دفع قطاع الزراعة إلى الأمام.

وترى الأستاذة بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة حميدة بن سليمان أن إنشاء بنك للبذور يندرج ضمن رؤية إستراتيجية تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحسين نوعية المنتجات ومواجهة التهديدات المناخية.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن بن سليمان قولها أثناء ملتقى نظمته الاثنين الماضي إن "الضرورة تقتضي استعادة بعض الأصناف المنقرضة".

وتقول السلطات إن مناطق غرب ووسط البلاد هي الأكثر تضررا جراء الجفاف، بينما كان الضرر أقل بمناطق الشمال الشرقي. ويعد الوضع هذا العام استمرارا لظاهرة جفاف يعيشها البلد المدن على عوائد النفط والغاز منذ ثلاث سنوات،

مما تسبب في تراجع مستويات السدود والمياه الجوفية وحتى الينابيع.

وتعتمد الجزائر على مياه الأمطار بشكل كبير في قطاعها الزراعي وخاصة زراعة الحبوب بمناطق شمالي البلاد.

ولم تعلن السلطات إلى حد الآن حالة الجفاف للموسم الحالي، لكن منظمات لمزارعين ووسائل إعلام محلية تنقل يوميا أن أهم المحاصيل، وخاصة الحبوب، تضررت بفعل شح الأمطار خلال الآونة الأخيرة.

وكشفت الحكومة قبل أشهر أن أكثر من ١٦٣ ألف هكتار تحت تصرف ديوان التنمية الزراعية أصبحت بفعل الجفاف ضمن دائرة الأراضي الصحراوية.

وتشمل إستراتيجية وزارة الفلاحة حاليا ترقية واستنباط أصناف عالية الإنتاجية والتنوعية من البذور الأصلية، مع توفيرها كميات كافية لكل المناطق وتطوير نظم ضبط ومراقبة توزيعها.

كما تركز السلطات على سنّ القوانين والتشريعات التي ستدعم سياسة استخدام البذور العضوية من حيث الإنتاج والتسويق عبر الهياكل المعنية وكذلك تقليص التكاليف على المزارعين.

ومع ذلك، يعتقد المشاركون في الملتقى أن دعم قدرات الشباب أمر مهم لنجاح ذلك عبر تشجيعهم على إنشاء شركات ناشئة خاصة بتطوير البذور، والاستفادة من الإمكانيات

المتاحة على مستوى الجامعات الجزائرية ومن البحوث العلمية في المدارس المختصة.

وقالوا إن من الضروري بينها إنشاء بنك بذور محلي على مستوى كل ولاية (محافظة) من أجل الحفاظ على الخصائص الجينية وفقا للخصوصية الجغرافية لكل المناطق.

كما دعوا إلى تعميم إنشاء المخابر المتخصصة في تحليل الأسمدة والبذور وإنشاء مراكز جهوية كقيلة بالحفاظ على جودة البذور. وشددوا في الوقت ذاته على أهمية إعداد إستراتيجية واضحة لتنوع الموارد الجينية الزراعية تدمج الأدوات الرقمية الحديثة لتجسيد أهدافها.

وقالت رئيسة المخبر المركزي للمركز الوطني لمراقبة البذور سامية مزياني "يجب حماية البذور والتي تمثل الحلقة الأولى في الإنتاج الزراعي كوسيلة لرفع تحدي الحفاظ على الموروث البيولوجي المحلي واستدامة الأمن الغذائي لفائدة الأجيال القادمة".

وأعلنت الحكومة أواخر أبريل الماضي عن حزمة تدابير لمواجهة الوضع المناخي الذي وصفته بـ"الشح المائي". وجاء في بيان لها أن وزير الفلاحة عبدالحفيظ هني والري طه دريال قدما خطة حول ما اتخذ لمعالجة آثار الإجهاد المائي على المساحات الزراعية.

ودفعت موجة الجفاف، التي أثرت على إنتاجية المحاصيل، الجزائر إلى زيادة التوريد. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الاستيراد بلغت نحو ٣٠ في المئة من احتياجاتها الغذائية سنويا على

رأسها القمح، بقيمة تصل إلى ١٠ مليارات دولار.

وفي يونيو العام الماضي، صنفت منظمة الزراعة والأغذية "فاو" الجزائر في المرتبة الرابعة عالميا، والثانية على مستوى قارة أفريقيا ضمن الأكثر استيرادا للقمح، وبمعدل سنوي يتراوح بين ٧ و ١١ مليون طن.

وتستهلك السوق المحلية ما بين نحو ٩ و ١٢ مليون طن سنويا من القمح بنوعيه اللين والصلب، غالبيته مستورد خاصة من السوقين الفرنسية والكندية.

وكانت السلطات قد اعتمدت أواخر ٢٠٢٢ إستراتيجية جديدة لتأمين وحماية أمنها الغذائي، ولعل من أبرزها تخصيص نحو ٦ مليارات دولار لتعزيز مخزون الحبوب.

واحتلت الجزائر المركز الخامس عربيا في مؤشر الأمن الغذائي لعام ٢٠٢٢، بعد كل من الإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان، فيما حلت في المركز الثالث والأربعين عالميا من بين أكثر من ١٧١ بلدا وفق مؤسسة ديب نوليدجي أناليسيس.

ويتم ترتيب الدول على المؤشر استنادا إلى أربعة معايير، تتضمن القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ومدى توافره وتنوعيته، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية الخاصة بالحصول عليه.

أبو هديب : ستواصل البوتاس العربية وشركاتها التابعة والحليفة
تعزيز أدوارها الرئيسية في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز المنفعة
لمساهميها وموظفيها



الأردن

المهندس أبو هديب، أن شركة البوتاس العربية التي حققت العام الماضي أرباحاً استثنائية تجاوزت ٦٠٠ مليون دينار هي الأعلى منذ تأسيسها وتسجيل أداء تاريخي على مختلف الأصعدة، تنفذ حالياً جملة من المشاريع الرأسمالية بكلفة (١,٢) مليار دينار للحفاظ على ديمومة أعمال الشركة ورفع تنافسيتها وتعزيز حصتها السوقية العالمية من خلال الدخول إلى أسواق جديدة، مبيناً أن الشركة عملت أيضاً على تنفيذ خطط للتوسع في إنتاج مادة البوتاس خاصة البوتاس الحبيبي الأحمر ذات القيمة المضافة العالية، مما يساعد الشركة على التوسع في أسواق البوتاس الحبيبي ذات العوائد السعرية المرتفعة .

وفي ختام كلمته، أكد المهندس أبو هديب أن استمرار " البوتاس العربية" وشركاتها التابعة والحليفة في تنفيذ خططها ومشاريعها المتنوعة سيضمن الأمان والاستقرار الوظيفي للعاملين في هذه الشركات، معرباً عن تقديره لجميع الموظفين والعاملين فيها والذين كانوا سبباً في تميز وتقديم هذه الشركات .

المحوري والتنموي لقطاع التعدين والأسمدة خلال الأعوام العشرة المقبلة، موضحاً أن " البوتاس العربية" ستؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ هذه الرؤية من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة ومحفزة للشركات العاملة في قطاع التعدين لتستثمر في المناطق التي تزخر بالموارد الطبيعية، الأمر الذي من شأنه تحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد الأردني. ولفت المهندس أبو هديب، إلى أن شركة البوتاس العربية تطبق استراتيجية طموحة للأعوام القادمة تنفذ على ضوءها العديد من المشاريع الرأسمالية والتوسعية التي ستساعد على تعزيز تنافسيتها بين الشركات العالمية العاملة في قطاع الأسمدة وستخلق أسواقاً جديدة لمنتجاتها ولمنتجات شركاتها التابعة والحليفة، وبالتالي زيادة مدفوعات هذه الشركات لخزينة الدولة، وأيضاً زيادة مساهمة الشركة وشركاتها التابعة والحليفة في احتياطي العملات الأجنبية وتعديل الاختلالات بالميزان التجاري لتصبح في صالح الأردن. وأضاف

أكد رئيس مجلس إدارة شركة البوتاس العربية المهندس شحادة أبو هديب، أن شركة البوتاس العربية وشركاتها التابعة والحليفة لها (شركة البرومين، وشركة الأسمدة والكيماويات " كيمابكو"، وشركة النميرة)، ستواصل مضاعفة جهودها وتنفيذ مشاريعها وخططها الطموحة خلال السنوات القادمة لتعزيز قيمتها المضافة العالية في الاقتصاد الوطني، وبما يعود بالنفع على مساهمي هذه الشركات وموظفيها على وجه التحديد .

جاء ذلك خلال رعاية المهندس أبو هديب لحفل أقامته شركة الأسمدة والكيماويات " كيمابكو" في العقبة بمناسبة عيد العمال العالمي الذي صادف الأول من أيار الجاري، أكد فيه تقدير واعتزاز الشركة بموظفيها وعمالها وعرفاناً بجهودهم الكبيرة في دفع مسيرة الإنتاج والتطوير في الشركة. وأشار المهندس أبو هديب الذي يتولى أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة كيمابكو، إلى أن "البوتاس العربية" التقطت مبكراً ما ورد في رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقت برعاية ملكية سامية، والتي أبرزت الدور

مخاوف تقلص الإمدادات ترفع أسعار الغذاء العالمية
 "فاو": إنتاج القمح يصل إلى ٧٨٥ مليون طن وحجم استهلاك الحبوب إلى ٢,٧٨ مليار طن في ٢٠٢٣



اخبار عالمية

"الزيادة في أسعار الرز مقلقة للغاية ومن الضروري تجديد مبادرة البحر الأسود لتجنب أي ارتفاعات أخرى في القمح والذرة"، مشيراً إلى اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية.

٧٨٥ مليون طن قمح متوقع إنتاجه في ٢٠٢٣

وفي تقرير منفصل عن العرض والطلب على الحبوب، توقعت "فاو" أن يبلغ إنتاج القمح العالمي في عام ٢٠٢٣ نحو ٧٨٥ مليون طن، أي أقل بقليل من مستويات ٢٠٢٢، ومع ذلك فهو يمثل ثاني أكبر إنتاج على الإطلاق، كما رفعت "فاو" تقديراتها

للإنتاج العالمي من الحبوب لعام ٢٠٢٢ إلى ٢,٧٨٥ مليار طن من تقديرات سابقة عند ٢,٧٧٧ مليار، بانخفاض واحد في المئة عن العام السابق ٢,٧٨٠ مليار طن حجم الاستهلاك العالمي

"هذا الارتفاع مرتبط بمخاوف من تقلص الإمدادات بعد مراجعات بالخفض لتوقعات الإنتاج في الهند والصين، إلى جانب إنتاج أقل مما سبق توقعه في تايلاند والاتحاد الأوروبي". وتابعت "فاو" أن "مؤشر اللحوم ارتفع بنحو ١,٣ في المئة على أساس شهري، بينما انخفضت أسعار الألبان ١,٧ في المئة والزيوت النباتية ١,٣ في المئة، كما تراجع أسعار الحبوب بنسبة ١,٧ في المئة"، مشيرة إلى أن "تراجع الأسعار العالمية لجميع الحبوب الرئيسية طغى على ارتفاع أسعار الرز".

وتعليقاً على ذلك قال كبير الاقتصاديين في "فاو" ماكسيمو توريرو، إنه "مع تعافي الاقتصادات من تباطؤ كبير، سيزداد الطلب مما يؤدي إلى زيادة الضغط على أسعار المواد الغذائية"، مضيفاً أن

ارتفع مؤشر الأسعار العالمية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو) في أبريل (نيسان) للمرة الأولى منذ عام، وقالت المنظمة أمس الجمعة إن "المؤشر الذي يقيس أسعار السلع الغذائية الأكثر تداولاً عالمياً بلغ ١٢٧,٢ نقطة في المتوسط الشهر الماضي، في مقابل ١٣٦,٥ في مارس (آذار) الماضي".

الارتفاع مرتبط بمخاوف تقلص الإمدادات

وأضافت الوكالة، ومقرها روما، أن "الارتفاع في أبريل يعكس زيادة أسعار السكر واللحوم والرز، وهو ما بدد تأثير الانخفاضات في أسعار الحبوب والألبان والزيوت النباتية، وارتفع مؤشر أسعار السكر ١٧,٦ في المئة مقارنة بشهر مارس السابق له، مسجلاً أعلى مستوى له منذ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١١، مضيفاً أن

من الاتفاق في الـ ١٨ من مايو (أيار) الجاري إذا لم تلب مطالبتها بتخفيف القيود على صادراتها الزراعية، إذ تريد موسكو إعادة ربط بنكها الزراعي الذي تديره الدولة بنظام سويقت الدولي، وإعادة تشغيل خط أنابيب أوديسا - تولىاتي لتصدير الأموني، في المقابل يزعم الغرب أن عقوباته لا تستهدف صراحة القطاع الزراعي في روسيا، لكن موسكو تقول إن صادراتها الزراعية تضررت بسبب القيود المفروضة على بنوكها، فضلاً عن عقوبات أخرى على الخدمات اللوجستية والتأمين.

تتقلص، وأن المحادثات بين الطرفين مستمرة لكنها لم تتمخض عن نتائج، إذ أكد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف للصحافيين الثلاثاء الماضي أن "جزءاً من الاتفاق يتعلق بمصالح روسيا لم ينفذ لكن الحوار مستمر"، مضيفاً أن "موقف روسيا معروف"، مشيراً إلى التمديد لشهرين، إذ لم تنفذ بنود الصفقة المتعلقة بالقطاع الزراعي الروسي، قائلاً إنه "لا يستطيع التحدث عن الصيغة التي ستتواصل على أساسها المفاوضات ولا عن توقيتها ومكانها"، ولكنه أكد أن "الاتصالات مستمرة لكنها لم تثمر عن نتائج حتى الآن". ودأبت روسيا على التهديد بالانسحاب

وقدرت "فاو" أن "يصل الاستهلاك العالمي للحبوب في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ إلى ٢,٧٨٠ مليار طن، بانخفاض ٠,٧ في المئة عن ٢٠٢١-٢٠٢٢"، متوقعة أن "تنخفض مخزونات الحبوب العالمية بنهاية موسم ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بنسبة ٠,٢ في المئة من مستوياتها في بدايته إلى ٨٥٥ مليون طن.

تعثر اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود

يأتي ذلك في ظل تعثر اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود، بعدما أعلن الكرملين الثلاثاء الماضي أن فرص تمديد اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود

أوكرانيا: لدينا بدائل في حالة عدم تمديد اتفاق تصدير الحبوب



اخبار عالمية

وقال زيلينسكي "كل قيود على صادراتنا غير مقبولة على الإطلاق الآن"، داعياً بروكسل الى "إلغائها" في "أسرع وقت ممكن".

وكانت بولندا والمجر وسلوفاكيا قد أوقفت استيراد الحبوب والمنتجات الغذائية الأخرى من أوكرانيا من جانب واحد لحماية مزارعيها.

وتمر صادرات الحبوب الأوكرانية عبر الاتحاد الأوروبي لدى توجيهها إلى بلدان أخرى بعد إغلاق الممرات التقليدية التي تعتمد عليها أوكرانيا في البحر الأسود. لكن نتيجة صعوبات لوجستية، تتكدس الحبوب، ما يؤدي إلى تراجع الأسعار، وهو ما أدى إلى احتجاجات في صفوف المزارعين في هذه الدول، واستقالة وزير الزراعة البولندي.

ميكولا سولسكي قوله "لا نتصور أي احتمال مروع لأسباب كثيرة، أظهر المزارعون والتجار الأوكرانيون أنهم يستطيعون فعل الكثير، ويمكن فتح طرق (تصدير) كثيرة".

وقالت الأمم المتحدة الاثنين إن نحو ٣٠ مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية صُدرت من أوكرانيا حتى الآن بموجب اتفاق البحر الأسود، من بينها ٦٠٠ ألف طن متري تقريبا من الحبوب في سفن تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تقوم بعمليات الإغاثة في أفغانستان وإثيوبيا وكينيا والصومال واليمن. وندد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الثلاثاء، بالقيود الأوروبية "غير المقبولة" و"القاسية" على صادرات الحبوب الأوكرانية، خلال مؤتمر صحفي في كييف مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين.

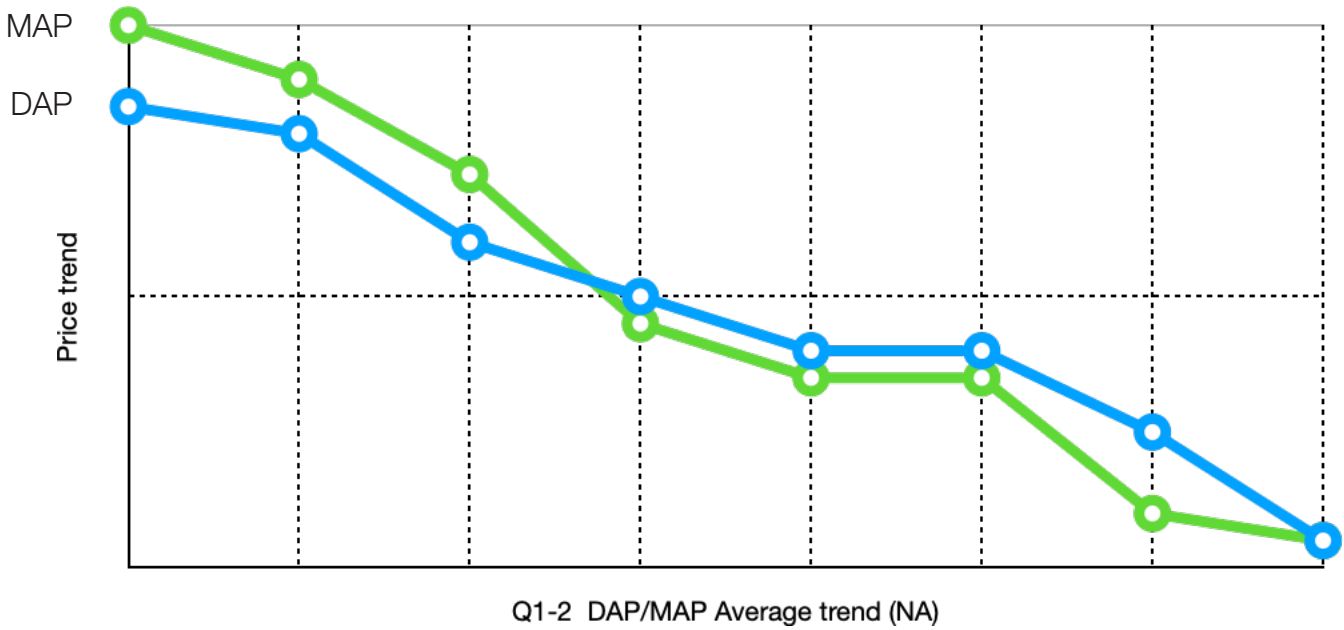
لازال ملف تصدير الحبوب من أوكرانيا عبر البحر الأسود يشهد عراقيل، مع استمرار المحاولات لتمديد الاتفاق، فقد نقلت وكالة الإعلام الروسية عن سيرجي فيرشينين نائب وزير الخارجية قوله إن اجتماعا رباعيا لمسؤولين رفيعي المستوى بشأن اتفاق تصدير الحبوب عبر موانئ البحر الأسود سيعقد في إسطنبول يومي ١٠ و١١ مايو.

وفي حال لم يتم التوصل لاتفاق، قال وزير الزراعة الأوكراني إن بلاده تملك طرقا بديلة لنقل الحبوب إذا لم يُمدد اتفاق للتصدير الآمن للحبوب عبر موانئ البحر الأسود إلى ما بعد ١٨ مايو، وإن أوكرانيا لن تعتبر ذلك "احتمالا مروعاً". وهددت موسكو بالانسحاب من الاتفاق في ١٨ مايو ما لم تُلب قائمة من المطالب لإزالة العقبات أمام تصدير الحبوب والأسمدة الروسية. ونقلت وزارة الزراعة عن الوزير

الأسمة العربية

النشرة الإقتصادية الأسبوعية Weekly Market Review

العلاقات العامة والإعلام



Sulphur

The lower in demand compared to the abundance of the supplies, the sulphur markets were under pressure at the end of the first quarter of the year. Expectations are still unclear whether this decline will motivate and booster demand/purchase during the coming period, or the pressure will continue under the weak demand rates. The attached graph reflects the average price trend through Q1 till Q2.

الفوسفات

بالنظر الي التوجهات ببعض الأسواق العالمية، فإنه من المتوقع ان تنخفض الأسعار نتيجة الي وفرة العرض والتوجه المسبق بزيادة عمليات التخزين لكلاً من الـ MAP و الـ DAP، يعكس الرسم البياني المرفق متوسط الأسعار وتوجهاتها خلال الربع الثاني ومروراً بالربع الأول من العام بشمال افريقيا.